

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الاجتماعية
الإدارة العامة للمصالح المشتركة
خلية النفاذ إلى المعلومة

تقرير نشاط سنوي
لخلية النفاذ إلى المعلومة

لسنة 2017

النفاذ للمعلومة

“ضمان حق كل شخص في النفاذ للمعلومة”

(قانون أساسي عدد 22 لسنة 2016)



2018

المقدمة

في إطار تطبيق مقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، عملت خلية النفاذ إلى المعلومة بوزارة الشؤون الاجتماعية على تكريس هذا الحق الدستوري وذلك باتخاذ جملة من الإجراءات. وفي هذا التقرير حوصلة لما تم إنجازه بالوزارة في مجال النفاذ إلى المعلومة خلال سنة 2017 وأهم الصعوبات والمقترحات لتجاوز هذه الصعوبات.

I - تكريس حق النفاذ إلى المعلومة

1- خطة عمل الوزارة في مجال النفاذ إلى المعلومة:

تبعاً لصدور القانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة وتطبيقاً لمقتضياته عملت خلية النفاذ إلى المعلومة بالوزارة على إعداد خطة عمل للفترة الممتدة بين 2016 و2019 على مستوى الوزارة والهياكل الراجعة بالنظر.

وقد تمت إحالتها إلى وزارة الوظيفة العمومية للحكومة ومكافحة الفساد بتاريخ 10 أكتوبر 2016. وتعمل خلية النفاذ إلى المعلومة بالوزارة على:

- تحيين خطة عمل الوزارة لمواكبة مقتضيات القانون الأساسي وذلك بإحداث لجنة قيادة مكلفة بتطبيق القانون الأساسي المذكور سابقاً على مستوى الوزارة والهياكل الراجعة بالنظر ولجنة استشارية مكلفة بالإجابة على مطالب النفاذ والنشر الإستباقي؛

- تحيين مقرر تعيين فريق العمل المكلف بجرد الوثائق الإدارية الذي تم تكوينه بمقتضى مقرر السيد وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ 15 جانفي 2013 وملائمته مع مقتضيات القانون الأساسي وخطة عمل وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة المتعلقة بالبيانات المفتوحة ليتم إحداث فريق عمل مكلف بجرد البيانات المفتوحة على مستوى الوزارة؛

- تحيين الصفحة الخاصة بالنفاز إلى المعلومة بالموقع الإلكتروني للوزارة لتتضمن الوثائق والبيانات المنصوص عليها بالفصول 6 و 7 من القانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة وذلك حسب القائمة المصاحبة (جدول1)؛

2- النشر الاستباقي

في إطار تطبيق مقتضيات القانون عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على تحيين ونشر العديد من المعطيات والمعلومات من خلال الموقع الإلكتروني التالي:

البوابة: www.social.gov.tn

ومن بين العناصر التي سيتم تحيينها ونشرها بصفة دورية على الرابط الإلكتروني:

❖ سياسة النفاذ على الخط: الإطار القانوني للنفاذ

❖ الوثائق الإدارية

❖ بيانات للاتصال بمكتب النفاذ إلى المعلومة: توفير المعلومات الضرورية للمكلف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبه بالوزارة (الاسم واللقب، الرتبة/ الصفة، رقم الهاتف والفاكس، البريد الإلكتروني لتسهيل عملية التواصل معه والإجابة على مطالب النفاذ في الآجال المنصوص عليها بالقانون.

3- تحيين بيانات المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة ومن ينوبهم

تطبيقا لما جاء بالقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة الذي ينص على ضرورة تسمية مكلف بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية ومن ينوبه بالمؤسسات والهيئات العمومية الراجعة بالنظر، عملت خلية النفاذ بالوزارة على تحيين البيانات الخاصة بهم. وفي هذا الإطار تمت مراسلة جميع الإدارات الجهوية والمؤسسات والهيئات الراجعة بالنظر لتعيين مكلف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبه ومدنا بجدول بيانات في الغرض يتضمن (القائمة الاسمية للمكلف بالنفاذ ومن ينوبه والرتبة والخطة الوظيفية والهاتف والفاكس وعنوان البريد الإلكتروني المهني) حتى يتم العمل على نشرها على موقع واب الوزارة لتيسير الاتصال بهم.

ومن بين الصعوبات التي تواجهها خلية النفاذ إلى المعلومة في تحيين قائمة المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة ونوابهم هي نقص في المعطيات المقدمة بجدول البيانات الخاصة بهم (عدم الإدلاء بالبريد الإلكتروني المهني، رقم الهاتف ورقم الفاكس...) وهو ما دفعنا إلى إعادة مراسلتهم لاستكمال البيانات المطلوبة.

← هذا وقد تم تجميع كامل المعطيات المتوفرة وتمت مراسلة مكتب الشؤون القانونية بالوزارة بجدول البيانات المذكورة سابقا للعمل على استخراج مقررات تعيين للمكلفين بالنفاز إلى المعلومة ومن ينوبهم وإحالتها إلى الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية برئاسة الحكومة حتى يتم نشرها على الموقع الوطني للبيانات المفتوحة وإلى هيئة النفاذ إلى المعلومة.

4- التصرف في الوثائق والأرشيف

تفعيلا للقانون الأساسي للنفاز إلى المعلومة تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للمصالح المشتركة/إدارة الأرشيف والتوثيق) على تطبيق البرنامج الوطني للتصرف في الوثائق والأرشيف وذلك من خلال تطبيق أدوات العمل الأرشيفية من جداول مدد الاستبقاء الوثائق المشتركة والخصوصية بالمصالح المركزية والجهوية للوزارة، وإذ يتواصل إنجاز عمليات تحويل الأرشيف الذي انتهت مدته النشطة إلى محلات حفظ الأرشيف الانتقالي، وإنجاز عمليات إتلاف الوثائق التي انتهت مدة صلوحيتها كأرشيف وسيط والعمل على ترحيل الوثائق التي مصيرها حفظ دائم إلى مؤسسة الأرشيف الوطني. هذا وتعمل إدارة الأرشيف والتوثيق على تحين جداول مدد استبقاء الوثائق الخصوصية لمواكبة التغييرات الحاصلة بالهيكل المعني إضافة إلى متابعة تهيئة محلات حفظ الأرشيف الانتقالي بالإدارات الجهوية والمؤسسات الراجعة لها بالنظر وذلك لضمان حفظ جيد للأرصدة الأرشيفية وبالتالي تسهيل عمليات إتاحة المعلومات.

5- التكوين والتأهيل في مجال النفاذ إلى المعلومة

تنشيط دورات تكوين في مجال النفاذ إلى المعلومة: عملت خلية النفاذ إلى المعلومة بالوزارة على تنفيذ برنامج تكوين وتأهيل الموارد البشرية من مكلفين بالنفاز إلى المعلومة ونائبي المكلفين الراجعين بالنظر للإدارات الجهوية و المؤسسات والمنشآت العمومية تحت الإشراف في مجال النفاذ إلى المعلومة. تم إعداد دورتين تكوينيتين تحت عنوان النفاذ إلى المعلومة وقد التأمتم بالوزارة وبمقر الإدارة العامة للنهوض الاجتماعي بباب الخضراء، وتهدف هذه الدورة التكوينية إلى التعريف بمقتضيات القانون الأساسي للنفاز إلى المعلومة وكيفية تكريسه من طرف الهياكل الخاضعة لأحكام هذا القانون. هذا وقد نشطها ثلة من المختصين في مجال النفاذ إلى المعلومة، السيدة المكلفة بالنفاز إلى المعلومة بالوزارة والسيد رئيس مصلحة الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية برئاسة الحكومة، وممثلة عن هيئة النفاذ إلى المعلومة.

6- المشاركة في الندوات وورشات العمل:

- في إطار إحياء اليوم العالمي لحق النفاذ إلى المعلومة 2017، نظم مكتب اليونسكو بالاشتراك مع هيئة النفاذ إلى المعلومة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين ومنظمة المادة 19 ندوة دولية. تمت دعوة كل من المكلف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبه بالوزارة لمواكبة فعاليات الندوة الدولية التي انعقدت بنزل كرتاقو بالاص قمرت. كان الهدف منها تقييم المراحل المنجزة في مجال تفعيل حق النفاذ إلى المعلومة والكشف عن الصعوبات والوقوف على العقبات الرئيسية أمام نشر وتفعيل هذا الحق تم الإعلان عن إطلاق البرنامج الجديد لليونسكو حول حق النفاذ إلى المعلومة بتونس بتمويل من الحكومة السويسرية.

- شارك المكلف بالنفاذ على المعلومة في الندوة التي تمحورت حول الحق في النفاذ إلى المعلومة تحت إشراف منظمة المادة عدد 19 ووزارة الصحة وذلك يوم 19 ماي 2017 بنزل أفريقيا وتناولت هذه الندوة الصعوبات والتحديات المتعلقة بتطبيق القانون المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة في القطاع الصحي كما سلطت الضوء على دور المجتمع المدني في تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع الصحي.

- تمت دعوة المكلف بالنفاذ إلى المعلومة بالوزارة لحضور فعاليات الملتقى السنوي للجمعية الفرنكوفونية لحماية المعطيات الشخصية التي التأم بتاريخ 4 سبتمبر 2017 بنزل قرطاج طلاسو وقد تناول هذا الملتقى مجموعة من المسائل منها حماية المعطيات الشخصية وعلاقتها بالعمل الإنساني، التداعيات الخارجية للقانون الأوروبي لحماية المعطيات الشخصية، حماية المعطيات الشخصية وعلاقتها بالمعطيات البيومترية، الدور الموكل للمكلفين بحماية المعطيات الشخصية. وقد تم تدارسها من طرف مختصين دوليين وانطلاق الاستشارة الوطنية الموسعة حول المشروع الجديد المتعلق بالقانون الأساسي لحماية المعطيات الشخصية.

- في إطار إعداد مشروع القانون الأساسي المتعلق بحماية المعطيات الشخصية تمت دعوة المكلف بالنفاذ إلى المعلومة ومن ينوبه بالوزارة لمواكبة فعاليات هذه الورشة التي انتظمت بتاريخ 12 أكتوبر 2017 بنزل قولدن توليب المشتل بتونس العاصمة وتنظيم من الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية وبالتعاون مع مؤسسة فريديريش ناومان من أجل الحرية.

- تمت دعوة المكلف بالنفاذ إلى المعلومة بالوزارة لحضور فعاليات ورشة عمل حول الحق في النفاذ إلى المعلومة وذلك بتاريخ 25 جوان 2018 بنزل لايكو تونس. وتندرج هذه الورشة في إطار التعاون بين رئاسة الحكومة (الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية) وهيئة النفاذ إلى المعلومة

ومنظمة المادة 19، لإعداد دليل إجراءات لفائدة المكلفين بالنفذ إلى المعلومة على مستوى الهياكل الخاضعة لأحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة. وقد تولى كل من السيدين عصام الصغير، قاضي إداري والسيد كريم الحاج عيسى ممثل عن منظمة المادة 19 من تقديم مداخلاتهما وتنشيط هذه الورشة.. هذا وقد تولى المكلف بالنفاذ إلى المعلومة مهمة عرض تجربة وزارة الشؤون الاجتماعية كما تم تقديم جملة من المقترحات لإعداد دليل إجراءات من ناحية الشكل والمضمون ليقع الإتفاق نهائيا على أن يكون دليل الإجراءات في شكل بطاقة ومجموعة من الأسئلة والأجوبة ويحتوي دليل الإجراءات على 5 عناصر رئيسية وتمثل في: الأحكام العامة، النشر التلقائي ومعه خطة العمل، النفاذ إلى المعلومة بمطلب، الإستثناءات، والطعون. لتنتهي الورشة بتبادل للآراء بين مجموعة من الوزارات من بينها وزارة الدفاع، ووزارة المرأة، ووزارة الخارجية، ووزارة الشؤون الثقافية، ووزارة الشؤون الدينية وبلدية تونس وبلدية الحمامات ...

- تم تنظيم ورشة عمل بدعم في من البنك الدولي للإنطلاق في إعداد مشروع أمر يتعلق بالبيانات المفتوحة بالمدرسة الوطنية للإدارة، وقد تمت دعوة المكلف بالنفاذ إلى المعلومة بالوزارة لمواكبة فعاليات هذه الورشة التي التأم يوم 05 افريل 2018 وترمي هذه الورشة إلى إرساء الأرضية القانونية والمؤسسية لتنظيم عملية إعداد ونشر البيانات في شكل يسهل إعادة استعمالها وتعهدتها بالتحسين المتواصل .

- تم تنظيم يوم إعلامي حول متابعة تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية لشراكة الحكومة المفتوحة والإعلان عن انطلاق الاستشارة الوطنية قصد إعداد خطة العمل الوطنية الثالثة وقد تمت دعوة المكلف بالنفاذ إلى المعلومة بالوزارة للمشاركة في جلسة العمل التي التأم بتاريخ 14 مارس 2018 بنزل قلدن توليب المشتل. ويندرج هذا اليوم الإعلامي قصد عرض نسق تنفيذ التعهدات المدرجة في إطار خطة العمل الوطنية الثانية وذلك بمشاركة بمختلف لمتدخلين في هذا المجال.

7- مطالب النفاذ والتظلم:

- يتقدم طالب المعلومة سواء شخص معنوي أو مادي بمطلب النفاذ إلى المعلومة وذلك عن طريق مكتب الضبط المركزي أو عن طريق البريد الإلكتروني إثر تعميم مطبوعة وفق نموذج موحد متوفر في الغرض على موقع واب البيانات المفتوحة لوزارة الشؤون الاجتماعية؛

- دراسة المطلب وتحديد معطياته وما مدى تطابقه مع ما هو منصوص عليه بالقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة ومن ثم إحالته على الهيكل المعني للإجابة وتوفير الوثائق المطلوبة إن وجدت؛

-تسجيل مطالب النفاذ الواردة في سجل خاصّ لذلك وهو يمثل أداة متابعة لمطلب النفاذ منذ التقدم به إلى حين الإجابة عليه في الآجال القانونية؛
-إجابة طالب المعلومة وذلك إما كتابيا أو إلكترونيا (في حالة تعذر إتاحة الوثيقة الإدارية يجب إعلام الطالب وذكر أسباب الرفض). هذا وقد قامت الوزارة بالاستجابة لمطالب النفاذ إلى الوثائق الإدارية ليصل عددها إلى 15 مطلباً في سنة 2017

وفي ما يلي جدول لإحصائيات مطالب النفاذ إلى وثيقة إدارية لسنة 2017

الفترة المستفيدة	مطالب النفاذ المقبولة	مطالب النفاذ المرفوضة	أسباب الرفض	مطالب التظلم	إعادة توجيه مطالب النفاذ	تحديد أسباب إعادة التوجيه
جمعيات/منظمات/نوادي لمؤسسات تربوية طلبة وباحثين في إطار إعداد اطروحة الدكتوراه موظفون المجتمع المدني	13	01	- الوثائق المطلوبة مستثناة من حق النفاذ بموجب القانون الاساسي عدد 22 لسنة 2016 والمؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالنفاذ.	01	01	تم إعلام المستفيد بان الوثائق موضوع الطلب ليست من مهام وزارة الشؤون الاجتماعية وبالتالي تم توجيهها إلى الهيكل المعني والذي من شأنه أن يمدّها بالوثائق المطلوبة
العدد الجملي لمطالب النفاذ إلى الوثيقة الإدارية	15					

II/التوصيات والمقترحات

- تنظيم أيام تحسيسية للمسؤولين بالوزارة حول تطبيق مقتضيات القانون الأساسي وذلك بتشريك اللجنة الإستشارية؛
- تكثيف الدورات التكوينية في مجال النفاذ إلى المعلومة خلال سنة 2018 على المستوى المركزي والجهوي؛
- تشريك الإداريين وماسكي الوثائق للاستفادة من الدورات التكوينية في مجال النفاذ إلى المعلومة
- توعية الإداريين بأهمية وضرة تنظيم الوثائق الإدارية بمكاتبتهم وذلك عبر التقيّد وتطبيق ما جاء بمقتضيات جداول مدد استبقاء الوثائق الخصوصية والمشاركة باعتبار أن حسن التنظيم من شأنه أن يسرّع في الحصول على الوثائق المطلوبة.
- العمل على نشر ثقافة النفاذ إلى المعلومة بالتنسيق مع الهياكل الخاضعة لأحكام هذا القانون والمجتمع المدني من خلال القيام بأنشطة تحسيسية وتكوينية لفائدة أعوان وإطارات الوزارة والهياكل الراجعة بالنظر،
- إعداد خطة عمل داخلية للإجابة على مطالب النفاذ إلى المعلومة والنشر الإستباقي

- السعي على برمجة إنجاز مواقع وab للهياكل الراجعة بالنظر للوزارة تحتوي على صفحة خاصة بالنفاز إلى المعلومة
- إعتماا التكنولوجيا الحديثة للتصرف في مطالب النفاز وتحسين آليات الرد في الآجال المحددة المنصوص عليها بالقانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالنفاز إلى المعلومة
- إعتماا تقنيات لتسهيل عملية جمع المعلومات والوثائق للإجابة على مطالب النفاز في أسرع الآجال التي تصل إلى يومي عمل فعلي في الحالات الإستعجالية.